مستجدات قواعد الأنكوترمز (نسخة 2020) وتطبيقاتها في القانون الجزائري

Updates of the rules of incoterms(version2020)and their applications in Algerian law

مـروك أحـمد [1]،

[1] كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، a.merouk@univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2022/06/13 تاريخ القبول: 2022/09/05 تاريخ النشر: سبتمبر/2022

الملخص:

قواعد الأنكوترمز هي مجموعة من المصطلحات التي أصدرتها غرفة التجارية الدولية بباريس، يتم توظيفها عند إبرام العقود الدولية لتحدد مسؤوليات البائع والمشتري عند تسليم البضائع في عقد البيع ،كما تحدد كيفية توزيع الأعباء والمخاطر.

وقد عرفت هذه القواعد تعديلات منذ إصدارها سنة 1936 إلى غاية آخر تعديل لسنة 2020. وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بهذه المصطلحات وتحديد طبيعتها القانونية وكذا واستعراض مختلف التعديلات التي أجريت عليها وموقف القانون الجزائري منها.

الكلمات المفتاحية: مصطلحات التجارة الدولية ،التسليم ، التأمين، الشحن

Abstract:

Icoterms rules are a set of terms issed by the International Chamber of Commerce in Paris,used when concluding contrats to specify the responsibilities of the sellerand the buyer when delivering goods in the sales contrat ,burdens and risks, these rules have known amendments since their promulgation in 1963until the last amendement of 2020.

Therfore , this study aimes to define these terms and determine their legal nature,as well as to reviewthe various amendments that have been made to them and the position of Algerian law on them.

Key words: Incoterms, ,delivery,freight, insrance.

المؤلف المرسل: مروك أحمد ، الإيميل المهني: a.merouk@univ-alger.dz

مقدمة:

لقد أدى تطور المبادلات التجارية الدولية لانفلاتها من قبضة النظم القانونية الوطنية لتستقل بنظام قانوني متميز يطبق على طائفة المتعاملين في مجال التجارة الدولية التي عرفت إشكالات مختلفة استدعت تظافر الجهود على المستوى الدولي لإيجاد حلول وقواعد موضوعية موحدة بعيدا عن الأنظمة القانونية الداخلية من شأنها تفادي مشكلة تنازع القوانين بالدرجة الأولى .

و المصطلحات التجارية المستعملة في مختلف دول العالم، قد يختلف تفسيرها من دولة إلى أخرى لتبـاين الأنظمة القانـونية، مما دفع بالممـارسين في مجـال التجـارة الدولية إلى البحث عن سبل توحيد هذه المصطلحات. [1]

ولقد لعبت غرفة التجارة الدولية دورا أساسيا في صياغة قواعد متعلقة بالمبادلات التجارية الدولية، وكان ذلك بداية من سنة 1936 حيث أصدرت مجموعة من المصطلحات التجارية الدولية من أجل تسـهيل عمليـات التصـدير والاستيـراد التي تجـري بين التجـار والشركـات والـدول حيث يمكنهم تبنيها و إدخالها في العقود الملزمة، يطلق عليها تسمية "**قواعد الأنكوترمز**" .

وتهدف هذه الصيغ التجارية الدولية إلى إرساء قواعد دولية توضح المعنى الحقيقي والدقيق لأهم التزامات الأطراف في عقود التجارة الدولية من خلال المصطلحات التي يتم توظيفها عند إبرام العقود الدولية، ذلك أنه في مجال المعاملات الدولية في بعض الصيغ المتداولة قد يصعب فهم معنى الالتزامات التي ترتبها وكذا طرق توظيفها، مما استدعت الحاجة إلى جمعها وتوحيدها لتجنب الاختلاف بين الأطراف حول تفسير مدلولها. [2]

فالرهان إذن وراء توحيد هذه القواعد هو تجاوز القوانين الداخلية لاحتمالات الوقوع في أخطاء تفسير الشروط الدولية للبيع ،ذلك أن الطابع الانتقائي للقوانين الداخلية يترتب عنه سوء الفهم أثناء تفسير القواعد الخاصة بالتجارة الدولية ،ومن هنا تبرز الفائدة من وضع هذه القواعد التي توحد التعاريف الخاصة ببعض التزامات عقد البيع الدولي من أجل تلافي أو على الأقل تقليص الارتياب الناتج عن التفسيرات المختلفة لنفس الشروط في مختلف الدول . [3]

وقصد مواكبة التطوّر الحاصل في وسائل نقل البضائع والتقدم التكنولوجي المتسارع، فقد دأبت غرفة التجارة الدولية على إحداث التعديلات الضرورية في قواعدها لتتماشى مع الظروف المستجدة والوسائل المستحدثة ، ولهذا السبب عرفت هذه القواعد تعديلات خلال السنوات: 1953 و1967 و1976 و1980 و1990 و2000 و2010 و2020. [4]

وقد أثارت مسألة تحيين ومراجعة هذه القواعد جدلا يتعلق بتحديد مصدرها ومدى قدرتها لأن تكون نظاما قانونيا ينتسب للأعراف والممارسات التجارية، ومن هنا تبرز الأهمية القانونية لقواعد الأنكوترمز المتمثلة في عرض وجهات النظر الفقهية المتعلقة بالطبيعة القانونية لهذه القواعد وكذا مدى الاعتراف بها على المستوى الداخلي والدولي، كما تبرز أهميتها العملية كونها تتعلق بالعقود التجارية الدولية ذات القيمة المالية الضخمة .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح إشكالية الآتية:

هل يمكن اعتبار قواعد الأنكوترمز أعرافا تجارية قديمة تمت صياغتها في شكل قواعد قانونية جديدة؟ وما مدى نجاعتها في تنظيم المبادلات التجارية الدولية ؟ وما هو موقف المشرع الجزائري منها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم موضوع البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

– المبحث الأول: قواعد الإنكوترمز مفهوم متطور

– المبحث الثاني: تطبيقا قواعد الإنكوترمز في الجزائر

المبحث الأول: قواعد الأنكوترمز مفهوم متطور

لقد تكفلت غرفة التجارة الدولية منذ سنة 1936 إلى حد الآن بإصدار طبعات مصطلحات التجارة الدولية وتعديلاتها كلما دعت الضرورة والظروف التجارية المستحدثة إلى ذلك، وعليه يتم التطرق من خلال هذا المبحث بدراسة تطور قواعد الأنكوترمز من خلال **(المطلب الأول)**، ثم يتم التعرض إلى تقسيمات قواعد الإنكوترمز **(المطلب الثاني)**، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم قواعد الأنكوترمز

لتسهيل التجارة حول العالم، نشرت غرفة التجارة الدولية مجموعة من المصطلحات التجارية الدولية المعترف بها عالميا، والتي عادة ما تستخدمها الأطراف المشاركة في التجارة الدولية وحتى المحلية كنوع من الاختزال للمساعدة في فهم بعضهم البعض والشروط الدقيقة لترتيبات أعمالهم.

وعليه يتم التطرق لتعريف مصطلحات التجارة الدولية " قواعد الأنكوترمز " من خلال **(الفرع الأول)**، وكذا تبيان طبيعتها القانونية من خلال **(الفرع الثاني)**، وذلك على النحو الأتي:

الفرع الأول: تعريف قواعد الإنكوترمز

الإنكوترمز أصدرتها غرفة التجارة الدولية بباريس، وهي اختصار التسمية باللغة الإنجليزية: Incoterms : "International commercial terms"[5]، التي تعني شروط البيع الدولية، والتي يطلق عليها في اللغة العربية ب :" **المصطلحات التجارية الدولية** "[6]

والأنكوترم من حيث المبدأ هو عبارة على رمز يتكون من ثلاثة أحرف مختلفة باللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال نجد قاعدة DAP (Delivered at Place): مكونة من ثلاثة أحرف التي تعني "التسليم في المكان" .

وقد قيلت بشأن الأنكوترمز عدة تعاريف نذكر منها:

عرفتها غرفة التجارة الدولية بأنها: " **قواعد تحدد مسؤوليات كل من المشتري والبائع في تسليم البضائع في إطار عقد البيع، فهي قواعد رسمية تحدد كيفية توزيع التكاليف والمخاطر بين الأطراف، فقواعد الإنكوترمز تدرج بانتظام في قلب عقود البيع على المستوى العالمي، وأصبحت يوما بعد يوم جزء أساسيا في اللغة التجارية.**"[7]

وقد عرفها جانب من الفقه بأنها:" **شروط تسمح بتحديد وتوزيع المسؤوليات بين البائع والمشتري المتعلقة بالالتزامات، المصاريف، تبعة المخاطر، وكذا عملية جمركة البضائع أثناء التصدير والاستيراد، وذلك في إطار عقد البيع الدولي** "[8]

وهنالك من عرفها أيضا بأنها: " **قواعد و قوانين لتفسير المصطلحات و المفاهيم التجارية المثبتة في الغرفة التجارية الدولية، أوهي تعبير عن المصطلحات التجارية الدولية المستخدمة في البيوع الدولية، ذلك أنها تنصرف إلى صيغ قانونية تجارية معروفة على الصعيد الدولي، تحدد ماهية التزامات طرفي عقد البيع الدولي، وتعين الالتزامات في شأن نقل البضاعة والتأمين عليها، والتعامل بشأن التخليص الجمركي، وتستخدم بالإضافة إلى ذلك في حالة نشوب نزاع تجاري.**"[9]

وتعرف أيضا بأنها: "**مجموعة القواعد العامة المعروفة لدى كل المتعاملين في مجال التجارة الدولية، والتي تسمح بتوزيع التكاليف والمخاطر بوضوح بين البائع والمشتري عند إبرام وتنفيذ البيع الدولي**".[10]

فمن خلال هذه التعاريف نستخلص أن الأنكوترمز هي قواعد تحدد بوضوح التزامات البائع والمشتري من حيث الالتزامات وتحويل المخاطر، أي تحديد مكان نقل المخاطر الذي يتوافق مع مكان تسليم البضائع واستلامها، وذلك بتحديد الطرف الذي سيتعين عليه أن يتحمل المخاطر في حالة سوء تنفيذ عملية النقل وفي أي نقطة ، وتسمى هذه النقطة عادة بنقطة التسليم أو تحويل الخطر أو نقطة تغيير الأيدي من البائع إلى المشتري.[11]

إذن فهذه القواعد تحدد جميع المهام والمخاطر والتكاليف المرتبطة بمعاملة السلع في جميع أنحاء العالم، بما لا يدع مجالا للشك أو الالتباس لدى البائع والمشتري، ولذلك فإن استعمالها في المعاملات التجارة الدولية بشكل صحيح يؤدي إلى تقليل خطر حدوث مشاكل أثناء نقل البضائع من المصدر إلى المستورد، نظرا إلى أن جميع الأطراف تفهم بوضوح مسؤولياتها في أداء التجارة بموجب العقد المحدد[12].

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لقواعد الإنكوترمز

اختلفت آراء الفقهاء بشأن الطبيعة القانونية لقواعد الأنكوترمز، فذهب جانب إلى اعتبارها عقودا نموذجية بحكم أنها معدة سلفا في شكل التزامات تعاقدية موحدة يلجأ إليها الأطراف في إطار عقد البيع الدولي ، إذ يتكفل هذا العقد باستدراك النقص الموجود في التشريعات الوطنية، باعتباره تجسد ما يطلق عليه بمبدأ الكفاية الذاتية للعقد. [13]

وهناك من يرى بأنها امتداد لمفهوم العقود النموذجية في مجال مهني معين ليشمل عمليات التجارة الدولية [14]، في حين أن البعض يعتقد أن استعمال العقد النموذجي يقيد إرادة الأطراف باعتباره عقدا موحدا وقليل التنوع ،كما أن إرادة الأطراف تتجسد بنفس الطريقة ،أضف إلى ذلك أن العقد النموذجي يعبر عن القوة الاقتصادية لأحد أطراف العقد، وذلك لإحتوائه على بنود غير قابلة للتفاوض.[15]

ويرى جانب آخر من الفقه أن قواعد الأنكوترمز تصنف ضمن الشروط العامة ، التي يستعين بها المتعاملون في إتمام عقودهم ،فيشيرون إليها في العقد ثم يتممونها بما اتفقوا عليه من شروط لتكملة العقد ،ومثال ذلك العقود الجاهزة التي أعدتها غرفة التجارة الدولية أين تظهر قواعد الأنكوترمز على أنها جزء من الشروط العامة للعقد[16].

ولكن إذا كانت قواعد الأنكوترمز شروط تشير إليها الأطراف في العقد، فالسؤال الذي يطرح هنا هل هذه القواعد ملزمة قانونا في مجال البيوع التجارية الدولية؟

يقول الدكتور محمود سمير الشرقاوي:" **ومن البديهي أن قواعد الانكوترمز، لا تعد ملزمة في مجال البيوع التجارية الدولية، على عكس النصوص التشريعية والاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول المنضمة إليها،على أنه متى أشار المتعاقدان إليها (أي قواعد الإنكوترمز) في عقودهم، فإنها تستمد إلزامها في هذه الحالة من اتفاق الأطراف على تبنيها، ويفضل أطراف التعاقد عادة تبني هذه القواعد عندما ينتمون إلى دول تتشابه أنظمتها القانونية بقصد توحيد تفسير الاصطلاحات الواردة في عقودهم.**"[17]

وبالتالي فقواعد الأنكوترمز هي تدوين غير رسمي من طرف غرفة التجارة الدولية التي هي أيضا هيئة غير حكومية، وعلى الرغم من أنها تستخدم على نطاق واسع خلال المعاملات التجارية الدولية، فإنها تبقى في الواقع ذات طبيعة تجارية بحتة، ولا تشكل أي شكل من أشكال التشريعات ، فهي بذلك تطبيق لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وتكتسب صفة الإلزام في حال اتفاق الأطراف على تطبيقها وإدراجها في العقود المبرمة بينهم، فالإلزام لا يستمد من كونها قواعد صادرة عن غرفة التجارة الدولية على عكس الاتفاقيات الدولية الملزمة للأطراف المنضمة لها والنصوص التشريعية الداخلية، وإنما تستمد تلك الصفة من إرادة واتفاق أولئك الأطراف.[18]

وبالتالي يستخلص أن قواعد الأنكوترمز هي قواعد اختيارية يمكن استخدامها في العقود التجارية الدولية ، ولكنها لا تتمتع بالصفة الآمرة، فهي تستمد قوتها الإلزامية من إرادة الأطراف إذا ما اتفقوا على إدراجها في العقد ، وبالتالي لا يوجد ما يمنع طرفي العقد من تعديل مضمونها،وتصبح ملزمة بعد تعديلها.

المطلب الثاني: تطور قواعد الإنكوترمز

الجدير بالذكر أنه سبقت غرفة التجارة الدولية محاولة أولى سنة 1812، حيث استعملت المحاكم البريطانية لأول مرّة مصطلحا واحدا أصبح يعرف الآن ب: أب المصطلحات التجارية الدولية في النقل البحري وهو: مصطلح FOB.

ثم تبعتها محاولة ثانية في سنة 1895، وذلك نظرا للتوسع والتطوّر في التجارة الدولية تمت إضافة مصطلح آخر، ألا وهو مصطلح CIF، وذلك أواخر القرن التاسع عشر[19].

و قد كان أول ظهور للصيغ التجارية الدولية سنة 1919 في الولايات المتحدة الأمريكية تحت تسمية:" American Foreign Trade Definition"[20]، غير أنه في سنة 1920 لدى انعقاد أول مؤتمر للغرفة التجارية الدولية بباريس كلفت لجنة خاصة من الخبراء للبحث في هذه الصيغ وجمعها.

وبناء على ذلك سنتطرق فيما يلي لتطور هذه القواعد ومضمونها منذ إنشاء الغرفة التجارية الدولية إلى غاية آخر تعديل لها لسنة 2020 **(الفرع الأول)**، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور قواعد الإنكوترمز منذ إنشاء الغرفة التجارية الدولية إلى غاية سنة 2000

بعد إنشاء غرفة التجارية الدولية في عام 1919، كان من أولى مبادراتها تسهيل التجارة الدولية. وفي أوائل 1920 وضعت هذه الهيئة كل اهتماماتها لفهم الشروط التجارية المستخدمة من قبل التجار.

وقد تم ذلك من خلال دراسة اقتصرت على ستة مصطلحات كانت شائعة الاستخدام في 13 بلدا فقط، ونشرت النتائج في عام 1923، غير أنه في سنة 1928 ولتحقيق الفوارق التي تم تحديدها في النسخة الأولي، أجريت دراسة ثانية تم توسيع نطاقها ليشمل تفسير المصطلحات التجارية المستخدمة في أكثر من 30 بلدا. [21]

وفي سنة 1936 نشرت غرفة التجارة الدولية الطبعة الأولى من قواعد التجارة الدولية التي ضمت 6 مصطلحات تجارية دولية هي: FOB, CIF, FAS, CAF,EX Ship, EX Qua

في سنة 1953 ظهرت لأول مرة ثلاثة شروط تجارية جديدة للنقل غير البحري، وذلك نظرا لتطوّر النقل بالسكك الحديدية وهي: DCP, FOT, FOR

بعدها في **سنة1967** أنه تمت إضافة عبارتين تجاريتين لمعالجة الالتباس الحاصل في مكان تسليم البضاعة وهما: التسليم في الوجهة: DDP و التسليم على الحدود: DAF

في سنة 1976 أصدرت غرفة التجارة الدولية قواعد جديدة خاصة بالنقل الجوي الذي لم يتم ذكرها في الطبعات السابقة، فأضافت المصطلح الجديد: خالص على متن المطار: (FOB) Free on Board Airport وذلك لرفع اللبس مع المصطلح القديم المستخدم ليشير بالضبط إلى "السفينة" وهوFOB: FOB) Airport. وتم في نهاية المطاف دمج قاعدة FOT مع قاعدة FOR لتصبح في الأخير قاعدة FCA .

في سنة 1980 بسبب انتشار حركة الشحن في الحاويات التي كان لها تأثير إيجابي كبير في تقليص المخاطر والأضرار الناتجة عن تلف البضاعة أو سرقتها، أصبح من الضروري إجراء تعديل على قواعد الأنكوترمز السابقة، فأضافت غرفة التجارة الدولية نوعين من مصطلحات التجارة الدولية الجديدة على التوالي:FRC و FCI وهما معروفان اليوم باسم CIP وFCA

في سنة 1990 تمّ تقديم قواعد جديدة لتتماشى مع نمو النقل متعدد الوسائط وتستوعب الاستعمال المتزايد للتبادل الإلكتروني للبيانات، واستبعدت ثلاثة قواعد من الاستعمال وهي: FOR, FOT, FOB، واستبدلت بالمصطلح العام FCA (Free Carrier)، وبالتالي استقرّ عدد القواعد في عام 1990 على 13 وهي:EXW, FCA, FAS, FOB, CFR, CIF, CPT, CIP, DAF, DES, DEQ, DDU, DDP.

الفرع الثالث: قواعد الأنكوترمز نسخة 2000

و في سنة 2000 قامت غرفة التجارة الدولية بتبسيط تخصيص تكاليف الشحن والتفريغ، وأيضا تحسين توزيع المسؤوليات أثناء التخليص الجمركي، وقد تم إصدار الطبعة الجديدة نظرا للاحتياجات التي نتجت عن النقل المتعدد الوسائط في العالم و التجارة الإلكترونية.

تم تعديل قسم "الترخيص والتصريحات والإجراءات " من قواعد الإنكوترمزFAS و DEQ وفقا لطريقة تعامل معظم سلطات الجمارك مع المصدرين والمستوردين، وبقي عدد قواعد الإنكوترمز 13 قاعدة:EXW, FCA, FAS, FOB, CFR, CIF, CPT, CIP, DAF, DES, DEQ, DDU, DDP.[22]

الفرع الثاني: قواعد الأنكوترمز نسخة 2010

في سنة 2010 أصدرت غرفة التجارة الدولية مصطلحات تجارية دولية جديدة آخذة بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية من تطورات في مجال المعاملات التجارية خلال السنوات العشر الماضية.[23]

ولقد راعت قواعد الأنكوترمز الجديدة المستجدات المتعلقة بتزايد العمل بالتجارة الإلكترونية وتبادل البيانات الكترونيا بالإضافة إلى توفير مقومات الأمن والسلامة للحركة الدولية للبضائع، وقد أجريت على قواعد الإنكوترمز لسنة 2010 عملية تحديث وضم للقواعد المتعلقة بالتسليم، بالإضافة إلى اختصار العدد الكلي للقواعد من 13 قاعدة في ظل قواعد سنة 2000 إلى 11 قاعدة في ظل قواعد 2010، وذلك بتعـويض قـواعد الأنكوترمز 2000: DDU DAF DES DEQ بالقـاعدتين الجديدتين: DAP

و DAT في الإنكوترمز 2010 واللتان يمكن استعمالهما في كل وسائل النقل في عملية نقل البضائع في البيع الدولي، كما حرصت قواعد 2010 على ان تكون أكثر يسرا ووضوحا فيكفي الاشارة إلى احد قواعد 2010 في عقد من عقود بيوع البضائع سواء الدولية أو المحلية، حتى تتحدد بوضوح الالتزامات المتعلقة بأطراف العقد، كما تقلل من احتمالات وقوع المنازعات القانونية بين أطراف المتعاقدة على عملية البيع.[24]

وعلى خلاف قواعد الأنكوترمز 2000 التي تم تقسيمها إلى أربعة مجموعات حسب الحروف(E,F,C,D) ، فقد قسمت قواعد الأنكوترمز 2010 إلى صنفين، وذلك بالاعتماد على طبيعة الوسيلة المستعملة لنقل البضائع خلال مسار النقل، والتي تتمثل الصنف الأول والذي يشمل القواعد المتعلقة بكل وسائل النقل، وهي:EXW [25]،FCA،CPT،CIP،DAP،DDP،DAT، أما الصنف الثاني يشمل بدوره القواعد المتعلقة بوسائل النقل البحري والمجاري الداخلية: FOB،FAS،CIF،CFR.

ومن خلال هذه القواعد المذكورة اعتمدت غرفة التجارة الدولية تقسيم القواعد إلى صنفين لتسهيل اختيرها من طرف المتعاملين في التجارة الدولية اختيار قاعدة الإنكوترمز التي تليق بطبيعة مسار النقل محل عقد البيع ولتنفيذه بكل أمان.

والقواعد الجديدة تخص كل من يؤدي الخدمات المصاحبة للعمليات التجارية والمتعاملين في بيع وشراء البضائع، وخاصة الشركات التجارية، والمصدرين والمستوردين، كالناقلين البحريين، والوكلاء الملاحيين ومتعهدي النقل المتعدد الوسائط، ومرحلي البضائع، ومقدمي خدمات اللوجيستيات، وشركات التأمين، والبنوك، بالإضافة إلى سائر المهتمين بالمعاملات التجارية مثل أساتذة الجامعة، رجال القضاء، المحامين، وغيرهم.

كما تضمنت قواعد الأنكوترمز 2010 مفهوما موسعا لنطاق تطبيقها، حيث مددت نطاق تطبيقها ليشمل إلى جانب النطاق الدولي، النطاق الوطني لسائر الدول.

ويمكن تقسيم قواعد الأنكوترمز 2010 إلى قواعد الإنكوترمز المستعملة في كل وسائل النقل ، وقواعد الإنكوترمز المستعملة في النقل البحري والمجاري المائية الداخلية ، وذلك على النحو الآتي:

أولا- قواعد الإنكوترمز المستعملة في مختلف وسائل النقل:

1- قاعدة EXW

مفادها أن البائع ينتهي التزامه بالتسليم إذا وضع البضاعة المباعة في مقره "مصنعه أو ورشته أو مخزنه" تحت تصرف المشتري من غير أي التزام أخر.

ويترتب عن ذلك أن البائع لا يكلف بتحميل البضاعة على الشاحنات التي يحضرها المشتري ، ولا يختص باتخاذ اجرءات التخليص الجمركي والتي تتعلق بتصدير البضاعة، أما المشتري فيتحمل كافة النفقات والمخاطر منذ لحظة استلامه البضاعة في النقطة المعينة بالمكان المسمى، ويلاحظ أن القاعدة

EXW تمثل الحد الأدنى لأعباء والتزامات البائع تجاه المشتري، ويتعين أن يراعي عند استخدام القاعدة مزيدا من العناية، لأنه لا التزام على عاتق البائع تجاه المشتري في شأن تحميل البضاعة على وسيلة نقل و البائع ليس مكلفا بإجراءات التخليص الجمركي الصادر.[26]

2-قاعدة FCA

مفادها أن البائع ينقضي بالتزامه بالتسليم عندما يسلم البضاعة إلى الناقل أو أي شخص آخر مسمى بمعرفة المشتري قد يكون ناقل بضائع مثلا في مكان البائع أو أي مكان آخر مسمى.

فوفقا لهذه القاعدة يكون البائع قد أوفى التزامه بالتسليم إذا قام بإتمام تجهيز البضاعة، ثم اتحاد الإجراءات الجمركية الخاصة بتصدير البضاعة، ثم تولي تسليمها إلى الناقل الذي عينه المشتري، وبهذا تكون البضاعة قد دخلت في حراسة الناقل في الوقت المتفق عليه وفي المكان أو النقطة المسماة وهذه غالبا ما تكون مركزا لتجميع البضائع أو ساحة أو مستودع خاص بالناقل بعيدا عن الميناء.[27]

و يتحمل المشتري في هذه كافة النفقات المتعلقة بنقل البضاعة منذ لحظة تسليمها الى الناقل، بالإضافة إلى تكاليف معاينة البضاعة التي تجرى قبل الشحن باستثناء الحالة التي يتم فيها الفحص بناء على طلب السلطات المختصة في بلد التصدير فتكون على البائع.[28]

3- قاعدة CPT

هذه القاعدة تستخدم في أكثر من وسيلة نقل واحدة، مفادها أن البائع يكون قد أوفى بإجراءات التسليم، إذا قام بتجهيز البضاعة وأعدها للتسليم، وأتم الإجراءات الجمركية الخاصة بتصديرها، وتولى مناولتها لتدخل في حراسة الناقل الذي يختاره البائع بنفسه ، ودفعه لأجرة النقل إلى مكان الوصول المسمى ، أما تحمل تبعة الهلاك أو التلف أو أية مصاريف إضافية تكون قد استجدت بعد تسليم البضاعة إلى الناقل، فهي تقع جميعا على عاتق المشتري لحظة أخذ الناقل البضاعة في حراسته.[29]

4- قاعدة CIP

مفادها أن البائع يكون قد أوفى بإلتزامه عندما يسلم البضاعة إلى الناقل أو أي شخص مسمى بواسطة البائع في المكان المسمى، ويلتزم البائع بلقيام بعملية التأمين اللازم لتغطية البضاعة ضد مخاطر الهلاك أو التلف الذي قد يحدث لها أثناء رحلة النقل، وكذا سداد تكاليف عملية النقل اللازمة لتوصيل البضاعة إلى مكان الوصول المسمى، وتنقل إلى المشتري، وفقا لهذا القاعدة خطر هلاك البضاعة أو تلفها وأي مصروفات إضافية تكون قد استجدت بعد تسليم البضاعة ويكون ذلك منذ لحظة أخذ الناقل البضاعة في حراسته.[30]

5- قاعدة DAP

بمقتضى هذه القاعدة DAP يكون البائع قد أوفى بالتزامه بالتسليم عندما توضع البضاعة تحت تصرف المشتري فوق وسيلة النقل الواصلة ويتحمل كذلك جميع المخاطر التي قد تتعرض لها البضاعة أثناء رحلتها، ويلتزم البائع طبقا لهذه القاعدة بتجهيز البضاعة وتغليفها وإعدادها للنقل والتسليم وذلك على نفقته الخاصة ، القيام الإجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير، إبرام عقد نقل البضاعة إلى مكان الوصول، توجيه أخطار إلى المشتري لتمكينه من اتخاذ إجراءات التسليم، وهذا الأخير يتحمل جميع النفقات المتعلقة بالبضاعة منذ لحظة تسليمها له، كما يتحمل تكلفة الإجراءات الجمركية والرسوم والضرائب وغيرها من المصروفات المطلوبة لدى عملية الأستيراد ،[31] القاعدة DAP تستخدم في عقود بيع بضاعة، بصرف النظر عن واسطة النقل، كذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من وسيلة نقل واحدة في عملية النقل مثل : النقل متعدد الوسائط.

6- قاعدة DDP

مفادها تحمل البائع كافة النفقات والمخاطر المرتبطة بتفسير البضاعة وإحضارها إلى مكان الوصول نكون أمام قاعدة DDP والتسليم مع دفع الرسوم، وتمثل هذه القاعدة الحد الأقصى لالتزامات البائع وهي وذلك عكس قاعدة EXW التي تمثل الحد الأدنى لالتزامات البائع[32]، وهذه القاعدة يمكن استخدامها في عقود بيع البضاعة بصرف النظر عن نوع وسيلة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من واسطة نقل واحدة في عملية النقل كالنقل متعدد الوسائط.

7- قاعدة DAT

قاعدة DAT تعني التسليم في محطة النقل الطرفية، ووفقا لهذه الصيغة يكون البائع قد أوفى بالتزامه بالتسليم بمجرد تفريغ البضاعة من وسيلة النقل الواصلة ووضعها تحت تصرف المشتري في محطة النقل الطرفية المسماة، ومن ثم يتحمل البائع كافة المخاطر المتعلقة بتوصيل البضاعة وتفريغها.

وتستخدم هي الأخرى في عقود بيع البضاعة بصرف النظر عن نوع وسيلة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من وسيلة نقل واحدة في عملية النقل.[33]

ثاني- قواعد الإنكوترمز المستعملة في مجال النقل البحري

1- قاعدة CFR

ويعني هذا مصطلح CFR انتقال مخاطر هلاك أو تلف البضائع من البائع إلى المشتري من وقت وضعها على ظهر السفينة ، ومن ثم فإن البائع يلتزم بأن يتعاقد مع الناقل البحري الذي يختاره

بنفسه لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول المسمى، وأن يتولى دفع أجرة النقل وأي نفقات أخرى تلزم لتوصيل البضائع، وعموما البائع يلتزم بإتحاد كافة الإجراءات الجمركية اللازمة لتصدير البضاعة دون إجراءات التوريد، ويتولى تجهيز البضاعة محل عقد البيع وشحنها على السفينة التي يختارها مقابل ثمن إجمالي يشمل قيمة البضاعة وأجرة النقل. وبينما يذكر دائما في عقد النقل اسم ميناء الوصول إلا أنه يجوز له أن لا يذكر فيه اسم ميناء الشحن، على الرغم من أنه الميناء الذي يتم فيه انتقال مخاطر الطريق من البائع إلى المشتري.[34]

2- قاعدة CIF

مفاد هذه القاعدة أن البائع يلتزم بتسليم البضاعة على ظهر السفينة، وعلى المشتري أن يتأكد أن البضائع قد سبق تسليمها على السفينة، ومن ثم مخاطر حدوث التلف أو الهلاك للبضائع تنتقل من البائع الى المشتري من وقت وضعها على ظهر السفينة ويلتزم البائع بأن يتعاقد مع الناقل البحري الذي يختاره بنفسه لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول المسمى، وأن يدفع قيمة أجرة النقل وأي نفقات أخرى تلزم لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول المسمى، ويتولى البائع تجهيز البضاعة محل عقد البيع، وشحنها والتأمين عليها لصالح المشتري ضد مخاطر النقل البحري على نفقة المشتري ، وهذا مقابل ثمن إجمالي يشمل قيمة البضائع وأجرة النقل وتأمين البحري[35].

3- قاعدة FAS

مفاد هذه القاعدة أن البائع يلتزم بالتسليم عن طريق وضع البضاعة إلى جانب السفينة المسماة بمعرفة المشتري والراسية في ميناء الشحن المتفق عليه تحت تصرف الناقل ، كما أن مخاطر هلاك أو تلف البضاعة تنتقل عندما توضع البضاعة إلى جانب السفينة ومن ثم يكون على المشتري تحمل جميع النفقات منذ ذلك الوقت، لذلك كان لزاما على طرفي عقد البيع أن يحدد نقطة التحميل في ميناء الشحن المسمى ، حيث أن النفقات والمخاطر للوصول إلى هذه النقطة تكون على حساب البائع ، كما أن هذه النفقات وأي مصاريف أخرى مرتبطة بها قد تختلف حسب الممارسة المعتادة في الميناء.[36]

ويمكن استخدام هذه القاعدة بصرف النظر عن نوع واسطة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك تستخدم هذه القاعدة في أكثر من واسطة نقل واحدة.

4- قاعدة FOB

بموجب هذه القاعدة يكون البائع قد وفى بالتزامه بالتسليم يكون من وقت الشحن أي وضع البضاعة على ظهر السفينة ،و بالتالي فالبائع ملزم بتحمل جميع النفقات والمخاطر المتعلقة بالبضاعة حتى يتم شحنها على السفينة في الميناء المحدد بما في ذلك الضرائب والرسوم وتكاليف عملية التصدير [37].

الفرع الرابع : قواعد الإنكوترمز 2020

تم إصدار النسخة التاسعة من مصطلحات التجارة الدولية لسنة 2020 رسميًا في سبتمبر 2019 ، ودخلت حيّز التنفيذ اعتبـارًا من 1 جانفي 2020، وذلك قصد استيعـاب التغييـرات الحاصلة في التجارة الدولية[38]، كما كان هناك عدة تقسيمات تم الاعتماد عليها لتصنيف قواعد الإنكوترمز، وجاءت نسخة إنكوترمز 2020 لتبقي على نفس تقسيم قواعد الأنكوترمز نسخة 2010 بالنسبة لوسائل النقل، وبنفس العدد ، ولكنها أدخلت تغييرات جديدة عليها[39].

وتجدر الإشارة إلى أنه– لغاية الآن – بإمكان الأطراف المتعاقدة أن تستمر في استعمال إنكوترمز 2010 واعتبارها ما زالت سارية المفعول، وأنه ليست هناك حاجة ماسة لتعديل جميع العقود الحالية التي تشير تحديدا إلى الإصدار السابق، حيث يستمر تفسير هذه العقود وتطبيقها وفقا لنسخة 2010.

وأهم تعديل جاءت به نسخة 2020 هو التغييرفي قاعدة واحدة فقط وهي قاعدة : DAT (Delivered at Terminal) التي أصبحت DPU (Delivered at Place Unloaded)، ويعود السبب في تغييرها إلى أن كلمة Terminal في قاعدة DAT سببت التباسا كبيرا في النسخة السابقة لإنكوترمز 2010، إذ كانت المحطة معرفة على أنها مكان يمكن أن يكون مغطى أو غير مغطى، مما يعني أن المحطة قد تكون في أي مكان وليست فقط محطة محددة، كما أن مكان عملية تفريغ الحمولة من وسائل النقل القادمة لم يكن واضحا بدقة، وقصد توضيح وإزالة اللبس تم تغيير تسمية DAT لتصبح DPU في الإنكوترمز 2020. بمعنى أنه تم استبدال التسليم في المحطة الطرفية بالتسليم في مكان التفريغ. وبهذا أصبحت القاعدة الجديدة تغطي التسليم في أي مكان متفق عليه للتفريغ بما في ذلك التسليم في المحطة.[40]

وقد تضمن التعديل الجديد متطلبات تأمين جديدة مست قاعدتي CIF و CIP، إذ أن النقل والتأمين قد زاد من قيمة التكاليف التي تقع على عاتق البائع، ويرجع ذلك لكون التأمين على النقل والشحن المستخدمان خاصة في السلع المصنعة القابلة للتلف بكثرة، يتطلب مستوى عالي من التأمين. بالتالي فالأطراف المتعاقدة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت التغطية التأمينية تتناسب مع الخطر المحتمل لتلف البضائع أثناء النقل .[41]

أظف إلى ذلك فإن إنكوترمز 2020 تسمح باستعمال وسائل النقل الخاصة بالمشتري أو البائع بدلاً من استخدام وسائل النقل المملوكة للغير.وقد تقرر ذلك لأن بعض المشترين والبائعين أصبحوا يملكون ويستخدمون وسائل نقل خاصة بهم ، بما في ذلك البواخر والطائرات والشاحنات، ويطبق ذلك على قاعدة FCA بالنسبة لوسائل النقل الخاصة بالمشتري، وقواعد DAP و DPU و DDP بالنسبة لوسائل النقل الخاصة بالبائع.[42]

وقد عدلت إنكوترمز 2020 أيضا قاعدة FCA لتسمح للطرفين بالموافقة في عقد البيع على أنه يجب على المشتري أن يطلب من شركة الشحن أو وكيلها إصدار بوليصة شحن إلى البائع مع الرمز "على متن الطائرة ".[43]

المبحث الثاني: تطبيقا قواعد الإنكوترمز في الجزائر

نظرا لانفتاح الجزائر على السوق العالمية اعترف المشرع الجزائري بمجموع قواعد الإنكوترمز كعادات وأعراف يستعملها متعاملي التجارة الدولية في عقودهم التجارية وبالتحديد في عقد البيع الدولي.

وبالتالي سيتم التطرق فيما يلي إلى اعتراف القانون الجزائري بالإنكوترمز من خلال **(المطلب الأول)**، واستعمال الإنكوترمز في الجزائر من خلال **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: اعتراف القانون الجزائري بقواعد الأنكوترمز

بما أن معظم معاملات التجارة الدولية تتم من خلال عقد البيع الدولي، فاستعمال قواعد الأنكوترمز في هذا العقد كان من أهم مظاهر قانون التجار الدولي، والجزائر باعتبارها منالمستوردة فهي تنتهج سياسة استيراد للمواد المصنعة ونصف المصنعة، وهي كذلك من أهم الدول المصدرة للبترول، فكان من الإعتراف الضروري الإعتراف بقواعد الإنكوترمز في عقودها الدولية سواء على مستوى القانون أو على مستوى القضاء.[44]

كما أنه هناك مجموعة من المراسيم والتنظيمات التي اعترفت بالإنكوترمز، و أشارت صراحة إلى بعض المصطلحات أو الصيغ التي وردت في قواعد الإنكوترمز، و فيما يلي نذكر بعضها:

أشار المشرع الجزائري إلى مصطلح الإنكوترمز في النظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية في الخارج، من خلال منح الإمكانية للمتعاملين في التجارة الخارجية لإدراج المصطلحات التجارية الدولية ضمن العقود التجارية التي برمونها، بشرط عدم وجود نص تشريعي أو تنظيمي يمنع ذلك.[45]

كذلك المرسوم التنفيذي رقم 07-191 المتعلق بتحديد كيفيات و إجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير[46]، إشارة كل من المدتين 6 و7 من هذا المرسوم التنفيذي إلى المصطلح FOB.[47]

والمرسوم التنفيذي رقم 10- 89 المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر[48]، أشار إلى كل من المصطلح FOB، والمصطلح " départ usine" في طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية.

وأخيرا المرسوم التنفيذي رقم 11 -108 المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة و التجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض[49]، أشار هذا المرسوم في نص المادتين 5، 6 للمصطلح CAF[50]، وللمصطلح FOB[51]، في نص المادة 6.

وبالتالي يستخلص أن الجزائر وبعد انضمامها إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963، فرض عليها هذا الأخير أن تقيم الصادرات وفقا للمصطلح FOB المعروف دوليا[52]، كما فرض على المشرع الجزائري أن يكيف مجموع النصوص القانونية المتعلقة بهذا المجال مع الشروط التي يفرضها عليه هذا الصندوق.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان الاطلاع على ملاحظات الرابطة المهنية للمصارف والمؤسسات المالية الجزائرية المؤرخة على التوالي في 25 و26 ديسمبر 2019 تحت رقم 643 و 645، والمتعلقة باستخدام قاعدة FOB في إطار الواردات في الجزائر بداية من 01 جانفي 2020، وهو تاريخ دخول الطبعة التاسعة الجديدة للإنكوترمز حيز التطبيق.

المطلب الثاني: صيغ الأنكوترمز المستعملة في الجزائر

من أجل الحد من تكاليف واردات السلع الأجنبية، خططت الحكومة الجزائرية لفرض قاعدة FOB التي تنص على أن البائع يتولى النقل الرئيسي للبضائع إلى ميناء المقصد المعين من قبل المشتري، وعليه فعند شراء سلعة ما بصيغة" FOB" فإنه يجب على البائع دفع تكاليف النقل والضرائب بالإضافة إلى تكاليف التأمين.

ومصطلح FOB كما رأينا سابقا ينطبق فقط على النقل البحري، وبموجبه يعين البائع مسئولا عن البضائع حتى تكون على متن السفينة. هذا يعني أن المورد يجب أن يكون مسؤولا عن تغليف البضائع واختيار شركة النقل والسرقة والخسائر ورسوم التأمين ضد الأضرار، حتى ميناء التسليم الذي يختاره المشتري ، إذن فالبائع يصبح مسؤولاً عن البضائع حتى يتم تحميلها على متن السفينة ويتولى الإجراءات الإدارية الجمركية، ويقوم أيضًا بالتعبئة والتغليف واختيار شركة النقل ورسوم التأمين حتى ميناء الهبوط المحدد من قبل المشتري. ثمّ يأتي دور المشتري ليكون هو المسؤول عن نقل وتفريغ البضائع.

إن هذه الإجراءات الجديدة من طرف الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى ترشيد الواردات وتقليص فاتورتها قد أرادت المراهنة على أمرين رئيسيين هما: استعمال وسائل النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع **(أولا)**، و تأمين البضائع عن طريق شركات التأمين الجزائرية **(ثانيا)**.

أولا: استعمال وسائل النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع

بما أن الحكومة الجزائرية اختارت مصطلح FOB الخاص بالنقل البحري فقط في التعاملات التجارية الدولية، فإنها أرادت أن تستفيد من قدرات النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع.

وقد قامت بالفعل على مستوى التجار المستوردين والمصدرين بتوجيههم إلى القيام بذلك. فوفقا لمجلة التجارة البحرية، تشير المذكرة المؤرخة في 30 سبتمبر 2019 الموجهة إلى مديري البنوك الجزائرية

من قبل الرابطة المهنية للمصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، إلى أنه يجب أن تتم هذه الواردات عن طريق FOB ، ويجب على المستوردين استخدام سعة الشحن الوطنية كأولوية.[53]

كما قامت فيما يخص استيراد القمح ومسحوق الحليب بالتوقيع على اتفاقيتين في شهر أوت 2019 بين مجموعة النقل البحري الجزائرية (جاتما) من جهة ، والديوان الوطني المختص للحليب، والديوان الوطني المختص للحبوب من جهة أخرى، قصد تعزيز استخدام الأسطول البحري الوطني، وبالتالي الحد من اللجوء إلى وسائل النقل الأجنبية من أجل تقليل نفقات الصرف الأجنبي.

ثانيا: استعمال شركات التأمين الجزائرية في تأمين البضائع

في الجزائر، كل التجار المستوردين ملزمين بتأمين بضائعهم مع شركة تأمين معتمدة جزائرية، وذلك وفقا للمادتين 172 و 181 من القانون 80-07 المؤرخ في 1980/09/08 سواء أكان الاستيراد عن طريق البحر أو الجو.

والملاحظ اليوم مع دخول إنكوترمز 2020 حيز التطبيق أن فرض استعمال مصطلح FOB في المعاملات التجارية الدولية أصبح إيجابيا خاصة من حيث الاستغناء عن ما يسمى بالطرف الثالث فيما يتعلق بوسائل نقل البضائع. فالآن أصبح بإمكان كل من البائع والمشتري استعمال ما يملكانه من بواخر وطائرات وشاحنات وغيرها من وسائل النقل لنقل ما يصدرانه أو يستوردانه من سلع.

والتحدي الذي يواجه التجار الجزائريين المستوردين منهم والمصدرين، وحتى التجارة الجزائرية بصفة عامة هو مدى قدرة شركات التأمين الجزائرية على التغطية، وهل يمكن التعويل على قدرات النقل البحري الوطنية الجزائرية على وجه الخصوص التي لم تتجاوز مساهمتها في عمليات الاستيراد 2.5٪ على المستوى الوطني.[54]

الخاتمة:

يتضح في الأخير أن الأنكوترمز هي مجموعة من القواعد لتنظيم التجارة الدولية وتيسيرها، تحدد مسؤوليات كل من البائع والمشتري عند تسليم البضائع، فهي قواعد ذات طبيعة تجارية بحتة ولا تمثل قانونا بأي شكل من الأشكال، وأن إرادة الأطراف المتعاقدة هي من تكسبها صفة الإلزام إذا ما اتفقوا على إدراجها صراحة في العقد. وتعمل غرفة التجارة الدولية كل عشر سنوات على تعديلها ومراجعتها،

وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هاته الدراسة نذكر:

1- أن التعديلات التي تجريها غرفة التجارة الدولية كل عشر سنوات على الإنكوترمز وفقا للظروف المستجدة في المعاملات التجارية الدولية هي تعديلات مدروسة بدقة، وأن الغرض الرئيسي الكامن وراءها هو تحقيق التدفق الحر للبضائع في العالم.

2- أن الأنكوترمز تحدد بدقة ووضوح المسؤوليات والالتزامات والمخاطر والتكاليف والوثائق اللازمة المنوطة بكل من المصدّر والمستورد أثناء تسليم البضائع وتسلّمها ممّا يجنّبهما أي غموض في المعاملة التجارية، وبالتالي أي نزاع محتمل.

3- أن التعديل الأخير الذي مسّ وأزال قاعدة DAT التي كانت تعني التسليم في المحطة الطرفية فقط، كان حاسما من حيث أن قاعدة DPU الجديدة حددت مكان محدّد لتفريغ البضاعة القادمة بما فيها المحطة الطرفية.

4- أن النص في نسخة أنكوترمز 2020على إمكانية استعمال المصدّر والمستورد لقدراتهما الخاصة في النقل من بواخر وطائرات وغيرها دون اللجوء إلى طرف ثالث كما كان الأمر سابقا، سيعود عليهما بالفائدة.

الهوامش

1- محمودي مسعود،أساليب وتقنيات إبرام الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 2015، ص 66.

2- محمود سمير الشرقاوي،العقود التجارية الدولية "دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع"، دار النهضة العربية مصر، الطبعة الثانية،سنة 2002، ص 27.

3-*Martine Massabie-François, commerce international :Gestiondes opérations import-export Bréal, Rosny,2008,p 13.*

4- قاسي منال، فعالية قواعد الأنكوترمز 2010 في تنظيم عقود البيع الدولي، أطروحة دكتوراه،تخصص قانون دولي عام وخاص، جامعة الجزائر 1 ، 2017،ص 5.

5- عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجيستيات، فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، منشورات المنظمة، مصر، 2007 ،ص 313.

6- محمود سمير الشرقاوي،المرجع السابق، ص 27.

7- فريدة بن عثمان، النظام القانوني للصيغ التجارية، المرجع السابق، ص 117.

8 -*Jean Michel Jaquet et Philipe Delebecque et Sabrine Corneloip, Droit du commerce international, Dalloz, 3 eme edition,2015,p 371.*

9- عمر سعد الله ، قانون التجارة الدولية ، النظرية المعاصرة ، دار هومة للطباعة والتوزيع الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2016،ص 127.

10 -*HADDAD.S et collectif, Les incoterms: international commercial terms, pages bleues éditions, Alger, Algérie,2009,p 8.*

11- عبد الله محمد الزبيدي، انتقال المخاطر في البيوع البحرية الدولية، رسالة ماجستر، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 1991 ، ص 61.

12 - Ghislaine Legrand et Collectif, Management des opérations de commerce international – Importer/ Exporter , édition Dunod , Paris - France 2007 , p 8.

13-أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 73.

14- *Merie Fernet, La langue et le droit dans les relations commerciales internationales, pages Hal archives-ouvertes2015,p 350.*

15- بن عثمان فريدة ،النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية ،أطروحة دكتوراه ،في القانون الخاص ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2017، ص 113.

16 -*Emmanuel Jolivet, Les incotermes, étude d'une norme du commerce international,Edition Litec,2003,p 403.*

17- محمود سمير الشرقاوي، المرجع السابق، ص 28.

18- ليلى مشطر، مصطلحات التجارة الدولية (incoterms)، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018،ص83.

19- بن عثمان فريدة ،المرجع السابق، ص 183.

20- محمودي مسعود،المرجع السابق، ص 31.

21- موقع غرفة التجارة الدولية CCI، الموقع الالكتروني ICCWBO ، المتاح على الرابط: https://iccwbo.org/resources-for-business/incoterms-rules/incoterms-rules-history/ ، على الساعة 10.00 يوم 2022/02/15.

22-Philippe, Rapatout, Transport procedures and tervhniques, in incoterms 2000, A Forum of experts, Pup. N. 617. 2000, p 27.

23-Antoine Vialard, Droit maritime, PUF, PARIS, 1993, p. 388.

24-الهاشمي بوشنتوف، مكانة عقد النقل البحري في الأنكوترمز والاعتماد المستندي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون البحري والأنشطة المينائية، كلية الحقوق والعلوم والسياسية، جامعة وهران، 2013/2012، ص 36.

25- قواعد الإنكوترمز 2010 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية ICC.

26- الهاشمي بوشنتوف، المرجع سابق، ص 45.

27 -Antoine Vialard, op.cit., p 31.

28- علم الدين محي الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعلمية، الجزء الثالث، طبعة 1993، ص 34.

29- أنظر إلى المواد 739 وما يليها من القانون البحري الجزائري.

30- مصطفى كمال طه، القانون البحري الجديد، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 1995،ص 31.

31- منال قاسي، المرجع السابق، ص35.

32- محمود فياض ، المعاصر في قوانين التجارة الدولية ، الوراق للنشر الأردن ، سنة 2012، ص 240.

33- R.Rodière et emmanuel du pontavice, droit maritime,12eme, edition precis, Dalloz ,1997,p 34.

34- منال قاسي، المرجع السابق، ص32.

35- حسن موسى طالب، القانون البحري، دار الثقافة، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى، 2007، ص167-170.

36-*La Chambre de Commerce International duVar, formalités internationales incoterms 2010, mise à jour2013, p 2.*

37-عمر سعد الله،المرجع السابق ،ص142.

38- غرفة التجارة الدولية، الموقع الإلكتروني ICCWBO ، االمتاح على الرابط: https://iccwbo.org/resources-for-business/incoterms-rules/incoterms-2020/ ، تاريخ الإطلاع: 2022/02/24 على الساعة 13:00.

39- قواعد الأنكوترمز 2020 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية CCI.

40- غرفة التجارة الدولية، الموقع الإلكتروني ICCWBO ، االمتاح على الرابط: https://iccwbo.org/resources-for-business/incoterms-rules/incoterms-2020/ ، تاريخ الإطلاع: 2022/02/26 على الساعة 15:30.

41- موقع SHIPHUB، المتاح على الرابط: www.shiphub.com، تاريخ الإطلاع: 2022/02/28 على الساعة 19.

42- غرفة التجارة الدولية، الموقع الإلكتروني ICCWBO ، االمتاح على الرابط: https://iccwbo.org/resources-for-business/incoterms-rules/incoterms-2020/ ، تاريخ الإطلاع: 2022/02/24 على الساعة 15.

43- موقع SHIPHUB، المتاح على الرابط: www.shiphub.com، تاريخ الإطلاع: 2021/02/28 على الساعة 19.

44- فريدة بن عثمان، المرجع السابق، ص 184.

45- حيث تنص المادة 27 من النظام العام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، جريدة رسمية عدد 31 الصادرة في 13 ماي 2007، معدل ومتمم، على مايلي: " يمكن استعمال مجموع المصطلحات التجارية (الإنكوترمز) التي تتضمنها أصول وأعراف الغرفة التجارية الدولية في العقود التجارية، ما لم تنص الأحكام التشريعة أو التنظيمية على خلاف ذلك".

46- الجريدة الرسمية، العدد رقم 41، سنة الإصدار 2007.

47- نص المادة 6 من المرسوم 07-191 " يتم حساب السعر امرجعي بناء على الأسعار التعاقدية الخالصة الكلفة (FOB)،على الحدود الجزائرية بالنسبة للغاز الطبيعي الذي تم بيعه في حالته الطبيعية ، و في الميناء الجزائري الأقرب بالنسبة للغاز الطبيعي المميع ،و نص المادة 7" يتم تحديد لكل شهر نسبة مئوية للسعر الخالص الكلفة (FOB) لبترول صحراء.....".

48- الجريدة الرسمية، العدد رقم 17، الصادرة في 14 مارس 2010.

49- الجريدة الرسمية، العدد رقم 22، الصادرة في 9 مارس 2011.

50- نص المادة 5 من المرسوم 11-108 " يحدد هامش الربح عند الاستيراد للزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض، بنسبة 5 بالمائة ، تحسب على أساس القيمة المتضمنة للتكلفة و التأمن و الشحن CAF"

51- نص المادة 6 من امرسوم 11-108 " تحدد القيمة CAF على أساس السعر FOB يضاف إليه كلفة الشحن و التأمين استنادا إلى سعر الصرف المطبق من بنك الجزائر ، عند تاريخ تسجيل التصريح لدى الجمارك".

52- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 6.

53- أنظر موقع الرابطة المهنية للمصاريف والمؤسسات المالية الجزائرية بالفرنسية، المتاحة على الرابط: www.abef-dz.org، تاريخ الإطلاع: 2022/03/03 على الساعة 14:20.

54- أنظر موقع الرابطة المهنية للمصاريف والمؤسسات المالية الجزائرية بالفرنسية، المتاحة على الرابط: www.abef-dz.org، تاريخ الإطلاع: 2022/03/03 على الساعة 18.